الافصاح في القوائم الماليه للبنوك التجاريه الاردنيه وأثرها على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي

د. عبد المعطي رضا ارشيد
جامعة الزيتونة الأردنية
قسم العلوم المالية والمصرفية

د.نواف الغصين
جامعة الزيتونة الأردنية
قسم العلوم المالية والمصرفية

ABSTRACT

The Impact of Jordanian Commercial Bank Financial Statement Disclosure on the Investors Decision in Amman Stock Exchange.

This study aim at:-

1-Knowing The point of view the investor in Amman Stock Exchange regarding the information & data provided by Jordanian Commercial Bank annual financial reports and their role in making his investment decision.

2-Testing the importance & relevance of the Jordanian Commercial Bank annual financial reports of the investment decision in Amman Stock Exchange.

3- Knowing the relation between the importance of the item and the degree of its disclosure in Jordanian Commercial Bank annual financial reports.

To achieve the objectives of this study, the researcher prepared a questionnaire for this propose and its was disseminated among the study community represented in financial analysts and senior investment decision makers and investors in Amman Stock Exchange. This community includes (25) financial analysts, (25) managers and (40) investors.

The particulars of this questionnaire were analyzed and researcher concluded to the following results:-

1- most of the investment decisions are taking on the basis of analyzing the information according to certain forms.

2- The annual financial reports of the Jordanian Commercial Banks are one of the most important information resources on which the investor in Amman Stock Exchange depends.

The suitable disclosure in the annual financial reports issued by Jordanian Commercial Banks which satisfies the timely needs of all investor in Amman Stock Exchange makes it easy for them to take their investment decisions through depending on one single and major resource without the need for spending time and effort in looking for other information resources.

3- The corporation news published in newspaper are considered the least important information resources which means that newspaper lack the appropriate information that satisfies the need of the various categories, which, in turn, requires paying more attention to this source and developing it to suit the investors information needs.

4- There is a positive proportional relation between depending on Jordanian Commercial Banks annual financial reports and the success of investment decision in Amman Stock Exchange.

المقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي في اي بلد من البلدان قطاعا مهما وحيويا، حيث نكمن اهمية وحيوية هذا القطاع في مدى تاثير على المسيرة الاقتصادية للدولة سواء من خلال العمليات المصرفية المختلفة التي تؤدي مؤسساتها هذا القطاع. او من خلال المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تقدمها التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك و الشركات المالية والتي تعتبر مصدرا رئيسيا من مصادر المعلومات لعدد كبير من القطاعات الاقتصادية ومقدمتها المستثمرين.

وتعتمد اهمية البيانات التي تقدمها التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية على درجة مصداقيتها وموثوقيتها اضافة الى وضوحها وسهولة فهمها وتوفرها في الوقت المناسب.

وبناء عليه فان اي خطاء او تحريف او تلاعب في هذه البيانات سوف يؤدي لاتخاذ قرارات غير رسمية من قبل مستخدميها مما يؤثر بالتالي على مصالحهم ومشاريعهم المالية الاقتصادية، فان وجود رقابة مشددة من قبل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وجهات الرقابة الاخرى التى تسعى لتاكد من ان للبنوك والشركات المالية تقوم بالافصاح عن بياناتها بشكل سليم هو امر في غاية الاهمية.

يلعب مبدأ الافصاح عن المعلومات في القوائم المالية دورا هاما ومركزيا في اعداد البيانات المحاسبية المنشورة، حيث يلقى هذا المبدأ اهتماما كبيرا سواء من قبل المجامع المهنية المحاسبية او من الجهات الرقابية اضافة الى هيئات البورصة العالمية.

تعتبر التقارير المالية المهمة للمعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة حيث انها تركز تقديم المعلومات المالية اللازمة عن اهمية الوحدة المحاسبية والتي من ضمنها معرفة مدى كفاءة الادارة في اداء وظيفتها الادارية.

لذلك نجد ان البيانات المالية تبين المركز المالي لاي منشأة بتاريخ محدد، كما تقيس مدى كفاءتها في ادارة اموالها عن طريق بيان نتائج عملياتها المالية والانجاز والتغير في المركز المالي بين فترة محاسبية واخرى، ويتم ذلك من خلال الوسائل التالية:

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قطاعا حيويا ومهما من القطاعات الاقتصادية في الاردن وهو قطاع البنوك التجارية الذي يتعامل معه العديد من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين، ومن ثم تحديد مدى انسجام نماذج الحسابات الختامية التي يطلب البنك المركزي الاردني من البنوك والشركات المالية الاردنية الالتزام بها عند نشر حساباتها الختامية مع متطلبات المعيار المشار اليه.

اهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى ما يلي:

١. معرفة وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان بخصوص المعلومات والبيانات التي تقدمها التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية في اتخاذ قراره الاستثماري.
٢. اختبار مدى اهمية وملائمة التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية لقرارات الاستثمار في بورصة عمان.
٣. التعرف على العلاقة بين اهمية البنود المتعلقة بالادوات المالية ودرجة الافصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية الاردنية من المصادر الاساسية للبيانات والمعلومات التي يستعين بها المستثمرون في بناء قرارتهم الاستثمارية، وقد ادت الاجراءات الرقابية التي تفرضها الجهات المختلفة، مثل البنك المركزي على طرق وسائل اعداد ونشر هذه التقارير، الى زيادة درجة الثقة بها.

ومن هنا فان مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة الاجابة عن الاسئلة التالية:

١. ها يعتمد المستثمر في بورصة عمان على التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية في اتخاذ قرارته الاستثمارية؟
٢. الى اي مدى توفر التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري للمستثمر في بورصة عمان بشكل سليم؟
٣. هل توجد علاقة بين اهمية البنود المتعلقة بالادوات المالية ودرجة الافصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى:

يساعد الافصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية المستثمر في بورصة عمان في قراره الاستثماري.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة طردية بين اعتماد المستثمر في بورصة عمان على المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية ونجاح قراره الاستثماري.

الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة بين اهمية البنود المتعلقة بالادوات المالية ودرجة الافصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عربية واجنبية عديدة تناولت موضوع الافصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة بشكل خاص ومن اهمها.

أ - الدراسات العربية:

١- اسحــق يوســـف ٢٠١٠

"التقارير المالية السنوية عن البنوك والشركات الاردنية وملائمتها لقرارات المستثمر المؤسسي"

استحلت هذه الدراسة وجهات نظر المحللين والمديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الصناعية والتامين بشان المعلومات التي يعتمدون عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار وتحديد اهمية التقارير المالية السنوية (يشكل عام) كمصدر رئيسي من مصادر المعلومات، اضافة اختبار مدى ملائمة التقارير المالية السنوية للبنوك والشركات المالية الاردنية للقرارات المالية التي يتخذها المستثمر المؤسسي الاردني في ضوء انسجام الختامية التي يطلب البنك المركزي الاردني من البنوك والشركات المالية الاردنية الالتزام بها عند نشر تقاريرها المالية السنوية مع متطلب معيار المحاسبة الدولي (٣٠) وخلصت الدراسة الى:

١. اعتبار التقارير المالية السنوية من اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر المؤسسي الاردني في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٤.٧٧) في مجموعة الشركات الصناعية.
٢. زيادة الاهمية النسبية لتقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات من وجهة نظر مجموعة شركات التأمين عن الاهمية النسبية لها في مجموعة الشركات الصناعية بالرغم من عدم وجود فرق معنوي في متوسطي المجموعتين.
٣. اعتبرت مجموعتا الدراسة اخبار الشركات المنشورة في الصحف اقل مصدر من مصادر المعلومات من حيث الاهمية، مما يعني عدم احتوائها على المعلومات الملائمة لاحتياجات للفئات المختلفة.
٤. اتفقت مجموعتا البحث على الاهمية النسبية جميع متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٠).

٢ - معـــاذ فـــوزي شبيطـــة ٢٠٠٣

"التنبؤ بأرباح الشركات وبعائد السهم باستخدام تحليل القوائم المالية "

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى محاولة تحديد نموذج للتنبؤ بالارباح وبعائد السهم وبحيث يكون معتمدا على المؤشرات المالية المستخلصة من القوائم المالية المنشورة للشركات في دليل الشركات المساهمة العامة الاردنية، مستخدما في ذلك اسلوب الانحدار اللوغاريتمي وهو من الاساليب الاحصائية المتقدمة، وذلك بهدف اشتقاق نموذج للتنبؤ بالارباح وآخر للتنبؤ بعائد السهم بالاعتماد على اسلوب الانحدار اللوغاريتمي. وقد خلصت هذه الدراسة بشكل رئيسي الى ان النموذج الرياضي الذي يعتمد على النسبة المالية والتغير النسبي لها والمستخرج اعتمادا على اسلوب الانحدار اللوغاريتمي يعطي اعلى دقة في التنبؤ بارباح الشركات وعوائد اسهمها، اضافة الى ان النسب الالية والتغير النسبي لها يجب ان يؤخذا كوحدة واحدة ند اتخاذ القرار الاستثماري.

٣ - موســـى علي ابو عـــواد ٢٠٠١

" القوائم المالية المعدلة حسب المستوى العام للاسعار واثرها على دلالة النسب المالية للشركات المساهمة العامة في الاردن "

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر التغير في المستوى العام للاسعار على القوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الاردن وذلك من خلال تعديل القوائم المعدة حسب التكلفة التاريخية

الى قوائم معدلة حسب المستوى العام للاسعار باستخدام طريقة باركر (parker) واحتساب مجموعة من النسب المالية المستخرجة من القوائم المعدلة وغير المعدلة. اظهرت هذه الدراسة ما يلي:

١. عدم وجود اثر واضح لمعدلات التضخم على النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار.
٢. وجود اختلاف بسيط بين قيم بعض النسب المالية وخاصة التي يدخل في حسابها معدل صافي الربح وذلك في عام ١٩٨٩ بسبب ارتفاع معدل التضخم عما كان في الاعوام السابقة لذلك العام.

٤ - محمـــد مطـــر ١٩٩٣

"تقييم مستوى الافصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الاردنية في ضوء قواعد الافصاح المنصوص عليها في اصول المحاسبة الدولية "

هدفت الدراسة الى ما يلي:

١. اظهار مدى اهمية الافصاح في البيانات المالية المنشورة واهتماما لمجامع المحاسبية والجهات الرقابية الاخرى بذلك.
٢. اظهار مدى اهمية تحديد المعيار المحاسبي الذي يتوجب الاسترشاد به في تقييم مدى كفاية هذا الافصاح.
٣. ابراز الرأيين المختلفين فيما يتعلق بدرجة تفصيل المعلومات التي يتم عرضها في البيانات المالية وهما الافصاح الكامل (full disclosure) والافصاح الكافي (adequate disclosure)
٤. التحقق من مدى تمسك الشركات المساهمة العامة الاردنية بشروط وقواعد الافصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.

وقد خلصت الدراسة الى:

١. الافصاح المناسب يتطلب ان تكون المعلومات في القوائم المالية بطرق تيسر فهمها من خلال ترتيب وتصنيف بنود تلك المعلومات بصورة منطقية ووفق مبدأ الاهمية النسبية.
٢. لتوفير الافصاح المناسب يجب ان يراعي معدو القوائم المالية عرض المعلومات في مكان يسهل الاهتداء اليه

٣. ايصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في الوقت المناسب دون تأخير
٤. ان الشركات المساهمة العامة الاردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية المنشورة لعام ١٩٩٠ بمتطلب الحد الادنى من الافصاح المطلوب وفق المعايير الدولية وبنسبة تقارب ٨٠%.

ب- الدراسات الأجنبية

"Accounting financial instruments" ٢٠٠٩ Naim khoury

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى ما يلي:-

١- توضيح التحديات التي تواجهها الادوات المالية مع مطلع الالفية الثالثة.

٢- توضيح الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للأصل مع بيان ان القيمة التاريخية تشكل دعامة مهمة في عملية التقدير المحاسبي.

٣- بيان اهمية القيمة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة لمستخدم القائمة المالية وذلك من خلال كل منها في تحقيق اهداف المستخدم لها.

توصل الباحث الى النتائج التالية:

١- ان وجود معيار المحاسبة الدولي هو معيار واسع التطبيق ساعد على تسهيل العديد من التطبيقات الصعبة بتعديل وتبديل السياسات الحالية وتحديد القيمة العادلة وقيمة التغطية والقيمة المستخدمة وعرض ادارة المخاطر

٢- اعتبار معيار المحاسبة الدولي معيار متقدما في إعداد التقارير المحاسبية المالية

٣- استخدام هذا المعيار المحاسبي للحكم على المحاسبين فيما يتعلق باستخدام البدائل المتاحة لديهم مثل تحديد القيمة العادلة

ومن خلال ما سبق نلاحظ ان الدراسات السابقة ركزت على مفهوم الافصاح في القوائم المالية المختلفة إضافة الى هذه القوائم ومدى اهميتها في مساعدة متخذي القرارات الاستثمارية.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في تحديد الاطار النظري لهذه الدراسة على الدوريات والنشرات والتقارير والدراسات المرتبطة بمشكلة هذه الدراسة، بالايضافة الى الاعتماد على المصادر الاولية للحصول على المعلومات باستخدام الاستبانة التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة والذي شمل المحللين

الماليين ومتخذي القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية و الشركات المالية وشركات التامين والمستثمرين في بورصة عمان مجتمع الدراسة وعينتها يتكون مجتمع الدراسة من البنوك والتجارية الاردنية والشركات المالية وشركات الوساطة المالية في بورصة عمان.

اما العينة الدراسة فقد شملت المديرين والمحللين والمستثمرين في بورصة عمان في (١٨) بنك وشركة مساهمة عامة و(١٢) شركات وساطة مالية في بورصة عمان، وقد قام الباحث بتوزيع (٩٠) استبانة على افراد العينة موزعة على النحو التالي:

مديرون ومتخذو قرارات استثمارية (٢٥) استبانة، محللون ماليون (٢٥) استبانة، مستثمرون في بورصة عمان (٤٠) استبانة، وقد استطاع الباحث الحصول على (٦٩) استبانة من اصل (٨٠) استبانة تم توزيعها مفصلة على النحو التالي:

الفئـــــة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	نسبة الاستبانات المستردة والمحللة
محللون ماليون	٢٥	٢٠	%٧٥
مديرون	٢٥	١٩	%٧٦
مستثمرون	٠	٣٦	%٨٦.٧
المجموع	٩٠	٧٧	%٦٨.٣

محددات الدراسة:

من اهم الصعوبات التي واجهت الباحث في اعداد هذه الدراسة هو عدم تعاون بعض افراد عينة الدراسة في تعبئة الاستبانة الموجهة اليها بالقدر الكافي وخاصة فئة المدراء، وصعوبة ايصال الاستبانات الى بعض المديرين في البنوك والشركات المشمولة في عينة الدراسة، الى جانب اعتذار بعض عينة الدراسة عن تعبئ الاستبانة دون ذكر اسباب او مبررات لذلك.

اساليب جمع البيانات:

لقد تم جمع البيانات اللازمة باستخدام الاستبانة التي وجهت لأفراد العينة حيث اشتملت على ما يلي:

١- توضيح اهداف الدراسة وأبعادها لافراد لعينة

٢- مجموعة من الاسئلة في الجزء الاول من الاستبانة تتضمن معلومات حول (الوظيفة وعدد سنوات الخبرة في مجال التحليل المالي والمؤهل العلمي ومتوسط عدد القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها خلال الشهر والقسم المسؤول عن اتخاذ القرارات الاستثمارية) بهدف جمع معلومات عامة عن الشخص الذي يقوم بتعبئة الاستبانة وعن اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك لتحديد اطار الدراسة وقد تم تفريغ هذه الاسئلة بحيث اعطيت اجاباتها لغرض التحليل باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) رقما معينا بلالة معينة حيث كانت الارقام كما يلي:

أ) السؤال المتعلق بالوظيفة:

- رقم (١) اذا كانت وظيفة معبىء الاستبانة مديرا ماليا.
- رقم (٢) اذا كانت وظيفة معبىء الاستبانة مديرا استثماريا.
- رقم (٣) اذا كانت وظيفة معبىء الاستبانة مساعد مدير مالي / استثمار.
- رقم (٤) اذا كانت وظيفة معبىء الاستبانة مستثمرا في بورصة عمان.
- رقم (٥) اذا كانت وظيفة معبىء الاستبانة محللا ماليا.

ب) السؤال المتعلق بسنوات الخبرة:

- رقم (١) يشير الى الفئة من (١) ----- (٥) سنوات.
- رقم (٢) يشير الى الفئة من (٥) سنوات الى ----- (١٠) سنوات.
- رقم (٣) يشير الى الفئة من (١٠) سنوات الى ----- (١٥) سنـــة.
- رقم (٤) يشير الى الفئة من (١٥) سنة الى ----- (٢٠) سنـــة.
- رقم (٥) يشير الى الفئة اكثر من (٢٠) سنـــة.

ج) السؤال المتعلق بالمؤهل العلمي

- رقم (١) اذا كان المؤهل العلمي دبلوم متوسط.
- رقم (٢) اذا كان المؤهل العلمي بكالوريوس.
- رقم (٣) اذا كان المؤهل العلمي ماجستير / دبلوم عالي.
- رقم (٤) اذا كان المؤهل العلمي دكتوراه.

د) السؤال المتعلق بمتوسط عدد القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها خلال الشهر:

- رقم (١) يشير الى الفئة من (١) الى (١٠) قرارات.

- رقم (٢) يشير الى الفئة من (١١) الى (٢٠) قرار.
- رقم (٣) يشير الى الفئة اكثر من (٥٠ ---- ٧٥ %) من القرارات المتخذة.
- رقم (٤) يشير الى الفئة اكثر من(٧٥%) من القرارات المتخذة.

و) السؤال المتعلق بالقسم المسؤول عن اتخاذ القرارات الاستثمارية:

- رقم (١) يشير الى قسم الاستثمار.
- رقم (٢) يشير الى مجلس الاداره / المدير العام.
- رقم (٣) يشير الى المدير المالي.
- رقم (٤) يشير الى المحلل المالي.

٣- مجموعة من الاسئلة في الجزء الثاني من الاستبانة لمعرفة مدى الاعتماد على تحليل المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية (اذ ان وجود نماذج التحليل المالي يعتبر احد المداخل لمعرفة احتياجات المستثمرين من المعلومات حيث تتضمن هذه النماذج مؤشرات ونسب تحتسب عند اتخاذ القرار وتزويد المستثمر بالمعلومات اللازمة لاحتساب هذه امؤشرات يسهل عليه عملية اتخاذ القرارات)، اضافة الى أسئلة التي تقيس الفرضية الاولى المتعلقة بمدى اعتماد المستثمر في بورصة عمان على القوائم المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية،حيث تم تحليل الاسئلة المذكورة على النحو التالي:

أ) السؤال المتعلق بمدى الاعتماد على تحليل المعلومات في اتخاذ القرارات:

- (١) اذا كان تحليل البيانات والمعلومات يتم باستمرار وفقا لنماذج محدده.
- (٢) اذا كان تحليل البيانات والمعلومات يتم احياناً وفقا لنماذج محدده.
- (٣) اذا كان تحليل البيانات والمعلومات يتم دون نماذج محدده.
- (٤) اذا لم يكن هناك اي عمليات تحليل للبيانات والمعلومات.

ب) تم تحديد مقياس مكون من خمس دراجات للسؤال الذي يتعلق بمصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وكمايلي:

- رقم (١) اذا كانت الاجابة غير مهم.
- رقم (٢) اذا كانت الاجابة قليل الاهمية.
- رقم (٣) اذا كانت الاجابة متوسط الاهمية.
- رقم (٤) اذا كانت الاجابة مهم.

- رقم (٥) اذا كانت الاجابة مهم جداً.

ج) السؤال المتعلق بنسبة المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية:

- رقم (١) يشير اذا كانت النسبة اقل من (٢٥%) من المعلومات المطلوبة.
- رقم (٢) يشير اذا كانت النسبة (٢٥----- اقل من ٥٠%) من المعلومات المطلوبة.
- رقم (٣) يشير اذا كانت النسبة اكثر من (٥٠----- اقل من ٧٥%) من المعلومات المطلوبة.
- رقم (٤) يشير اذا كانت النسبة اكثر من (٧٥%) من المعلومات المطلوبة.

د) تم تحديد مقياس مكون من خمس درجات لسؤال المتعلق بتحديد العوامل التي تحد من الاعتماد على القوائم المالية السنوية وكمايلي:

- رقم (١) اذا كانت الاجابة غير موافق بشدة.
- رقم (٢) اذا كانت الاجابة غير موافق.
- رقم (٣) اذا كانت الاجابة محايد.
- رقم (٤) اذا كانت الاجابة مهما.
- رقم (٥) اذا كانت الاجابة مهما جدا.

أساليب تحليل البيانات:

قام الباحث باستخدام الاساليب الاحصائية التالية لتحليل البيانيات والتي تلائم مجال الدراسة وهي:

١- الوسط الحسابي لاجابات مفردات كل مجموعة من المشاركين وذلك كمؤشر لتحديد الاهمية النسبية لكل بند من البنود المعلومات الواردة في الاستبانة من وجهة نظر كل مجموعة ،حيث تم تصنيف بنود المعلومات التي شملتها الاستبانة في فئات وفقا لمتوسطاتها الحسابية وكما يلي:

- من ٤.٥ ـــــــ ٥ (مهم جدا)
- من ٣.٥ ـــــــ اقل من ٤.٥ (مهم)
- من ٢.٥ ـــــــ اقل من ٣.٥ (متوسط الاهمية)
- من ١.٥ ـــــــ اقل من ٢.٥ (قليل الاهمية)
- من ١ ـــــــ اقل من ١.٥(غير مهم)

إضافة إلى ما سبق فان الوسط الحسابي يعتبر مؤشرا لترتيب البنود حسب اهميتها النسبية وذلك من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

٢- اختبار(١) وذلك لقياس الاختلاف او التشابه القائم في إجابات كل بند من بنود المعلومات الواردة في الاستبانة بين المجموعات الثلاث المشاركة في الدراسة حيال الاهمية النسبية لتلك البنود وتحليل التباين (ANOVA) للكشف عن اي فروقات ذات دلاله إحصائية بين متوسط كل بند من بنود الاستبانة بالنسبة لمجموعة المحللين الماليين ومجموعة متخذي القرارات الاستثمارية في بورصة عمان وذلك بافتراض ان التوزيع النظري للمجتمع الاصلي الذي تم منه اختيار عينة الدراسة طبيعيا.

وقد قام البحث باستخدام فرضية العدم (**NULL HYPOTHESIS**) لا يوجد تحليل نتائج اختبار (**T**) وتحليل التباين (**ANOVA**)لإجابات مفردات العينة بين المجموعات الثلاث على الاساس التالي:

" ترفض الفرضية الصفرية **HO** وتقبل الفرضية البديلة **HA** اذا كانت اقل من **P** ٠.٠٥ وتقبل الفرضية الصفرية **HO** اذا كانت **P** اكبر من او تساوي ٠.٠٥ "

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: "يسعاد الافصاح في القارير المالية للبنوك التجارية الاردنية المستثمر في بورصة عمان في اتخاذ قراره الاستثماري " سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال الاجابات التي سيتم الحصول عليها الاسئلة الواردة في الجزء الثاني من الاستبانة والتي تتضمن تحديد الاهمية النسبية لمصادر المعلومات التي يعتدم عليها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثمار بما في ذلك التقارير المالية السنوية مع بيان الاهمية النسبية للعوامل التي قد تكون سببا في عدم اعتماد المستثمر على تلك التقارير.

الفرضية الثانية " توجد علاقة طردية بين اعتماد المستثمر في بورصة عمان على المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية ونجاح قراره الاستثماري" سيتم اختبار هذه الفرضية عن طريق معامل الارتباط (CORRELATION) وبالتحديد معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين نسسبة المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية للمستثمر في بورصة عمان وبين متوسط نسبة نجاح القرارات الاستثمارية التي يتخذها خلال الشهر.

الفرضية الثالثة:" توجد علاقة احصائية مهمة البند ودرجة الافصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية " سيتم اختيار هذه الفرضية من خلال تدحيد نسبة الافصاح لكل بنك تجاري اردني اعتمادا على الاهمية النسبية (متوسط الوزن) التي سيحددها الموجيبون عن الاستبانات لمفرادات المعلومات في الجزء الثالث في الاستبانة، علما بان التقارير المالية السنوية تكون ملائمة لقرار الاستثمار عندما تلبي احتياجات المستثمرين من المعلومات.

اما تحديد نسبة الافصاح لكل بنك فسيتم من خلال مايلي:

أ) تحديد بنود استبانة التي تقع متوسطاتها الحسابية بين (٣.٥ – ٥).

ب) جمع متوسطات قيم البنود التي التي تم تحديدها لنحصل على العلامة التي يستحقها البنك اذا افصح عن جميع المعلومات،ويطلق على هذه القيمة (العلامة) درجة الافصاح المفترضة.

ت) فحص كل بند من البنود الجزء الثالث من الاستبانة لتحديد مدى الافصاح عنه في التقرير السنوي للبنك، فإذا افصح البنك عند البند الذي يستحق علامته واذا افصح عن جزء من معلوماته يستحق جزءاً منها ويعطي التقرير درجة صفر عن البند الذي لا يفصح عنه.

ث) جمع العلامات الفعلية التي يستحقها البنك في ضوء التقارير السنوية له للحصول على درجة الافصاح الفعلية.

ج) قسمة درجة الافصاح الفعلية على درجة الافصاح المفترضة للحصول على نسبة الافصاح وباختصار فان نسبة الافصاح للتقرير هي تساوي

اوزان البنود المفصح عنها

اجمال اوزان التي تنطبق عليه (التقرير)

وسوف تشمل الدراسة التقارير المالية لعام ٢٠١٠ الصادرة والمنشورة عن (١٠) بنوك تجارية اردنية استطاع الباحثان الحصول عليها حتى نهاية شهر تموز ٢٠٠٧ من اصل (١٨) بنكا وهي البنك العربي، بنك الاسكان، بنك الاردن، بنك القاهرة عمان، البنك الاردني الكويتي، البنك الاهلي الاردني، بنك المؤسسة العربية المصرفية، البنك العربي الاسلامي الدولي، بنك الصادرات والتمويل و البنك الاسلامي الاردني.

تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

قام الباحثان باستعراض وتحليل نتائج الدراسة وذلك باستخدام الاساليب الاحصائية التي سبق شرحها،ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة، حيث سيتم تحليل التسلسل الذي وردت به استبانة الدراسة.

تحليل مواصفات عينة الدراسة:

تم تفريغ النتائج المتعلقة بمواصفات العينة التي شاركت في تعبئة استبانة الدراسة حيث كانت كما هو موضح في الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢)

مواصفـــات عينـة الدراســـة

الرقم	مواصفات العينة	الوسط الحسابي		
		محللين ماليين	متخذي قرارات	مستثمرين في البورصة
١	الوظيفـــــة	١.٥٩	١.٤٠	٥
٢	سنوات الخبـــرة	٢.٤٩	٣.٨٥	٣.٩٢
٣	المؤهـــــل العلمـــي	٢.٨٨	٢.٢٩	١.٩٣
٤	متوسط عدد القرارات في الشهر	١.٧٦	٢.٦١	٤.٩٥
٥	متوسط نسبة نجاح القرارات الاستثمارية المتخذة في الشهر	٣.٦٠	٣.٥٤	٣.٥٧
٦	القسم المسؤول عن اتخاذ قرارات الاستثمار	١.٥٠	١.٥٨	١.٨٩

في ضوء النتائج الواردة في الجدول اعلاه وبناءا على التصنيفات التي تم شرحها في الفصل السابق والمتعلقة بمواصفات العينة،فانه يتبين ما يلي:

١- بلغ الوسط الحسابي لمجموعة المحللين والمتعلق بالوظفة (١.٥٩) مما يدل على ان معظم افراد المجموعة اجابوا بان وظيفتهم مدير استثماريا في حين بلغ الوسط الحسابي لمجموعة متخذي القرارات الاستثمارية (١.٤٠) مما يدل على ان معظم افراد المجموعة اجابوا بان وظيفتهم مدير مالي، اما مجموعة المستثمرين في البورصة فقد بلغ الوسط الحسابي(٥) حيث اجاب جميع افراد العينة بان وظيفتهم مستثمر في بورصة عمان.

٢- بلغ الوسط الحسابي لمجموعة المحللين الماليين المتعلقة بعدد سنوات الخبره (٢.٤٩) مما يدل على ان معظم افراد المجموعة تراوحت خبرتهم ضمن الفئة اكثر من (١٠-١٥) سنة، اما الوسط الحسابي لمجموعة متخذي القرارات الاستثمارية فقد بلغ (٣.٨٥) اي ان غالبيتهم يتمتعون بخبرة تتراوح بين اكثر من (٢٠-١٥) سنة كما بلغ الوسط الحسابي لمجموعة المستثمرين (٣.٩٢) اي ان خبراتهم تقع ضمن اكثر من (١٥-٢٠) سنة.

٣- بلغ الوسط الحسابي لمجموعة المحللين فيما يتعلق بالمؤهل العلمي (٢.٨٨) مما يدل على ان غالبية افراد المجموعة يحملون شهادة الماجستير / البلوم العالي، في حين بلغ الوسط الحسابي لمجموعتي متخذي القرارات والمستثمرين (٢.٢٩) و (١.٩٣) على التوالي مما يدل على ان المؤهل العلمي لافراد المجموعة هو شهادة البكالوريوس واقل.

٤- بلغ الوسط الحسابي لمجموعة المحللين فيما يتعلق بمتوسط عدد القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها خلال الشهر (١.٧٦) اي ان عدد القرارات يترواح بين (١١-٢٠) قرار في حين بلغ الوسط الحسابي لمجموعة متخذي القرارات الاستثمارية (٢.٦١) اي ان عدد القرارات التي يتخذها كل فرد من افراد المجموعة خلال الشهر يتراوح بين (٤٠-٢١) قرار، اما مجموعة المستثمرين فقد بلغ الوسط لهم (٤.٩٥) بمعنى ان جميع افراد العينة يزيد عدد القرارات الاستثمارية الى يتخذونها خلال الشهر عن (٤٠) قرار.

٥- بلغ الوسط الحسابي لمجموعة المحللين الماليين ومتخذي القرارات الاستثمارية فيما يختص بنسبة نجاح القرارات الاستثمارية التي يتخذونها خلال الشهر (٣.٦٠) اي اكثر من (٧٥%٩ من هذه القرارات الاستثمارية في حين بلغ الوسط الحسابي لمجموعة المشتثمرين (٣.٧٥) اي ان ما بين اكثر من (٥٠-٧٥%) من القرارات الاستثمارية الت ينخذونها خلال الشهر تكون ناجحة وتحقق اهدافها.

٦- بلغ الوسط الحسابي لمجموعة المحللين الماليين فيما يتعلق بالقسم المسؤول عن اتخاذ القرارات الاستثمارية (١.٥٠) اي ان قسم الاستثمار هو القسم المسؤول عن ذلك في حين ان الوسط الحسابي لمجموعة متخذي القرارات بلغ (١.٥٨) اي ان مجلس الادارة / المدير العام هي الجهة المسئولة عن اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك الحال بالنسبة لمجموعة المستثمرين حيث بلغ الوسط الحسابي لها (١.٨٩).

نستنتج من التحليلات السابقة ان هناك تشابه الى حد ما بين مجموعة متخذي القرارت الاستثمارية ومجموغة المستثمرين في بورصة عمان فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة والمؤهل العلمي والقسم المسؤول عن اتخاذ القرارات الاستثمارية التي اتخذها افراد المجموعتين خلال الشهر.

وقد تناول السؤال الاول من الجزء الثاني من الاستبانة كيفية اتخاذ قرار الاستثمار، والاسس المتبعة في اتخاذه، والهدف من طرح هذا السؤال هو معرفة مدى الاعتماد على تحليل المعلومات في اتخاذ القرار الاستثماري / وتم حصر الاجابة في اربعة بدائل تراوحت بين اتخاذ القرار بناءا على تحليل البيانات والمعلومات باستمرار وفقا لنماذج محددة، واتخاذه دون اجراء اي عمليات تحليل، حيث كانت النتائج كما هو موضح في جدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣)

كيفية اتخاذ قرار الاستثمار لدى مجموعة المحللين الماليين ومتخذي القرارات الاستثمارية والمستثمرين في بورصة عمان

الرقم	كيفية اتخاذ القرار	المحللون الماليون		متخذو القرارات		المستثمرون في بورصة عمان	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١	**تحليل المعلومات باستمرار وقثا لنماذج محددة**	٨	%٢٤.٩	٦	٢٤.٢	٠	٠
٢	**تحليل المعلومات احيانا وفقا لنماذج محددة**	١٩	%٥٧.١	١٦	%٧٥.٨	٤	%١٢.٥
٣	**تحليل المعلومات دون نماذج محددة**	٠	٠	٠	٠	١٦	%٥٥.٦
٤	**دون اجراء اي عمليات تحليل**	٠	٠	٠	٠	١٢	%٣١.٩
	المجمـــــوع	٢٧	%١٠٠	٢٢	%١٠٠	٣٢	%١٠٠

يستنتج من الجدول اعلاه ان غالبية افراد مجموعة المحلين الماليين يتخذون القرارت الاستثمارية بناءا على تحليل المعلومات احيانا وفقا لنماذج محددة حيث اجاب بذلك (١٩) فرد من اصل (٢٧) اي بنسبة (٧٥.١%) من المجموعة، وقد اتفقت مجموعة متخذي القرارات الاستثمارية مع مجموعة المحللين الماليين في ذلك (١٦) فرد من افراد المجموعة من اصل (٢٢) فرد اي بنسبة (٧٥.٨%) بانهم يتخذون قراراتهم الاستثمارية بناءا على تحليل المعلومات احيانا وفقا لنماذج محددة. وبناءا عليه فان النماذج التي تستخدم من قبل المجموعتين قد تكون احد المداخل لمعرفة احتياجاتهم من المعلومات.

اما افراد مجموعة المستثمرين في بورصة عمان فانهم يتخذون قراراتهم الاستثمارية بناءا على تحليل للمعلومات ولكن دون نماذج محددة، حيث اجاب بذلك (١٦) فرد من افراد المجموعة من اصل (٣٢) وبما نسبته (٥٥.٦%) بذلك، في حين اجاب بقية افراد المجموعة بانهم يتخذون قرارتهم الاستثمارية دون اجراء اي عمليات تحليل، وربما يعود ذلك بسبب وجودهم في السوق باستمرار ومعرفتهم المستمرة باحوال بورصة الاوراق المالية الى جانب كثرة عدد القرارت الاستثمارية التي يتوجب عليهم اتخاذها خلال فترات محددة.

اختبار الفرضية الاولى:

تناول الجزء من الاستبانة الفرضية الاولى لهذه الدراسة التي تنص على مايلي:

" يساعد الافصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية الاردنية المستثمرة في بورصة عمان في اتخاذ قراره الاستثماري "

وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الاجابات على الاسئلة الواردة في الجزء الثاني من الاستبانة والمتعلقة بالفرضية والتي تتضمن مايلي:

أولاً: الاهمية النسبية لمصادر المعلومات التي يعتمدها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري.

وقد تم تفريغ النتائج التي توصلنا اليها فيما يتعلق بهذا البند في الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)

الاهمية النسبية لمصادر المعلومات التي يعتمد عليها مجموعة المحللين الماليين ومتخذي القرارات الاستثمارية والمستثمرين في بورصة عمان عند اتخاذ القرارت الاستثمارية

الرقم	مصادر المعلومات	المحللون الماليون		متخذو القرارات		المستثمرون في البورصة		الدرجة المعنوية
		الوسط	النحراف المعياي	الوسط	الانحراف المعياري	الوسط	الانحراف المعياري	
١	المعلومات الصادرة عن بورصة عمان	٤.٨٥	٠.٣٥	٤.٥٨	٠.٥٩	٣.٨٧	٠.٧٤	٠.٢٤٨
٢	التقارير المالية السنوية	٤.٧٩	٠.٣١	٤.٦٨	٠.٤٦	٤.٦١	٠.٥٠	٠.١٨١
٣	التقارير المالية الفصلية	٤.٥٥	٠.٦٩	٣.٩٩	٠.٦٦	٣.٨٤	٠.٧١	٠.٢٨٩
٤	الاتصال المباشر مع ادارة الشركة	٣.١٠	٠.٧٣	٣.١٨	٠.٨٧	٣.١١	٠.٧٨	٠.٣٢٠
٥	اخبار الشركة المنشورة في الصحف	٣.٣٤	٠.٦٠	٢.٦٥	٠.٩٧	٣.٣٨	٠.٩٠	٠.٢٧٧

- من خلال النتائج في الجدول رقم (٤) اعلاه فانه يمكن استنتاج مايلي:

أ) اعتبرت التقارير المالية السنوية من اهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المجموعات الثلاث حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٤.٧٩) و (٤.٦٩)و (٤.٦١) على التوالي،وهذا يثبت اهمية التقارير السنوية كمصدر من مصادر المعلومات بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد اقترنت الاهمية النسبية المرتفعة

لهذا البند بانحراف معياري منخفض نسبيا حيث بلغ (٠.٣١) و (٠.٤٦) و(٠.٥) على التوالي مما يدل على وجود تطابق في وجهات نظر المشاركين حول اهمية هذا البند.

بالاضافة الى ما قد سبق فقد اظهر اختبار تحليل التباين (**ANOVA**) ان الدرجة المعنوية **(P)** بين المجموعات الثلاث بالنسبة لاعتمادهم على القوائم المالية السنوية كمصدر من مصادر المعلومات بلغت (٠.١٨١) اي انها تزيد عن (٠.٥٠) مما يثبت عدم وجود فرق معنوي بين متوسطات المجموعات الثلاث في اعتمادهم على القوائم المالية السنوية كمصدر من مصادر المعلومات، وبهذا يتم اثبات صحة الفرضية الاولى من هذه الدراسة.

ثانياً: تضمن الجزء الثاني سؤالا عن نسبة المعلومات التي توفرها التقارير المالية للمستثمر في بورصة عمان لاتخاذ قراره الاستثماري، وهذا السؤال ذو شقين فالشق الاول يتعلق بنسبة المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية،بينما يتعلق الشق الثاني ببيان الاسباب التي تحد من الاعتماد على هذه التقارير في حالة عدم الاعتماد الكلي وعليها وعلى النحو التالي:

أ) نسبة المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية للمستثمر في بورصة عمان:

جدول (٥)

نسبة المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية للمستثمر في بورصة عمان

نسبة المعلومات	المحللين الماليين	متخذي القرارات الاستثمارية	المستثمرين في بورصة عمان
اقل من ٢٥%	صفر	٧%	١٢%
٢٥-٥٠%	صفر	١٤.٢%	٦٦.١%
٥٠-٧٥%	١٨%	٢٧%	٢%
اكثر من ٧٥%	٧٣%	٥١%	صفر
لايعتمد على التقارير المالية	٩%	صفر	٢١.١%

يتضح من الجدول اعلاه ان نسبة المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية لمجموعتي المحللين الماليين ومتخذي القرارات الاستثمارية هي اكثر من (٧٥%) من المعلومات المطلوبة اما النسبة لمجموعتي المستثمرين في البورصة فان نسبة المعلومات التي توفرها هذه التقارير لها تتراوح بين (٢٥-٥٠%) من المعلومات المطلوبة.

ب) اما عن اسباب عدم الاعتماد على التقارير المالية السنوية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، فقد اجاب (٣) من اصل (٢٠) من فئة المحللين و (٨) من اصل (٣٦) من فئة المستثمرين بأنهما لا يعتمدان على التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في حين لم يجب احد من فئة متخذي القرارات الاستثمارية بذلك وقد كانت نتائج الاجابة على السؤال المتعلق بتحديد الاهمية النسبية لأسباب عمد الاعتماد على هذه التقارير كما اظهرها اختبار (**T**) موضحة في الجدول رقم (٦) التالي:

الأهمية النسبية لأسباب عدم اعتماد المستثمر في بورصة عمن على التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية

الرقم	اسباب عدم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية	الوسط الحسابي		الدرجة المعنوية	ملاحظـــات
		محللون	مستثمرون	٠.٨٠٨	لايوجد فرق معنوي
١	الفترة الزمنية التي تغطيها طويلة جدا	٥.٠	٥.٠	٠.٨٠٨	لايوجد فرق معنوي
٢	يوجد مصادر معلومات افضل منها في تلبية حاجات الاستثمار	٥.٠	٥.٠	٠.٨٠٨	لايوجد فرق معنوي
٣	المعلومات التي تتضمنها غير موثوقة	٤.٠	٤.٠	٠.٨٠٨	لايوجد فرق معنوي
٤	تقرير مدققي الحسابات حول هذه التقارير غير موضوعي ولايعبر عن الواقع الفعلي	٥.٠	٥.٠	٠.٨٠٨	لايوجد فرق معنوي
٥	لا تنشر في الوقت المناسب	٦.٠	٦.٠	٠.٧٢٥	لايوجد فرق معنوي

يتضح من الجدول أعلاه ان هناك توافقا تاما في اجابات افراد مجموعتي المحللين الماليين والمستثمرين في بورصة عمان في تحديد اسباب عدم الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية فيما يتعلق في الجدول

اعلاه. كما يتبن ايضا من الجدول اعلاه عدو وجود فرق معنوي بين المجموعتين حيث بلغت الدرجة المعنوية لها (٠.٨٠٨) وهي تزيد عن (٠.٠٥)..

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدارسة على مايلي:

" توجد علاقة طردية بين اعتماد المستثمر في بورصة عمان على معلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية قراره الاستثماري "

سيتم اختبار هذه الفريضة من خلال معامل الارتباط (**CORRRELATION**) وبالتحديد معامل ارتباط (**بيرسون**) بين متوسط نسبة المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية للمستثمر في بورصة عمان وبين متوسط نسبة نجاح القرارات الاستثمارية التي يتخذها خلال الشهر للمجموعات الثلاث.

وقد كانت نتيجة معامل الارتباط كما اظهرها جدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧)

نتائج العلاقة بين متوسط نسبة متوسط المعلومات التي توفرها التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية للمستثمر في بورصة عمان وبين متوسط نسبة نجاح القرارات الاستثمارية التي يتخذها خلال الشهر.

المجموعة	متوسط نسبة المعلومات التي توفرها التقارير المالية	متوسط نسبة نجاح القرارت الاستثمارية المتخذة خلال الشهر	معامل الارتباط	الدرجة المعنوية (P)
المحللين الماليين	٣.١٢	٣.١٦	٠.٤٢٤	٠.٥٢٢
متخذي القرارات	٣.٦٨	٣.١٦	٠.٤٤٢	٠.٥٦٦
الستثمرين	٢.٠٢	٦.٢٣	٠.٠٨١	٠.٦٩٩
جميع افراد العينة	٢.٥٩	٣.١٩	٠.٢٤١	٠.٠٤٩

يوضح الجدول اعلاه ان هناك علاقة طردية بين متوسط نسبة ما توفره التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية من معلومات للمستثمرين في بورصة عمان وبين متوسط نسبة نجاح القرارت التي يتخذونها خلال الشهر، وتتفاوت درجة قوة بين مجموعات عينة

الدراسة الثلاث، حيث كانت اعلاها لدى مجموعة متخذي القرارات الاستثمارية فقد بلغ معامل الارتباط بيرسون (٠.٤٤٢) تلتها مجموعة المحللين الماليين بمعامل ارتباط (٠.٤٢٤) واقلها قوة لدى مجموعة المستثمرين في بورصة عمان حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٠٨١).

اما على مستوى افراد عينة الدراسة ككل فقد كانت العلاقة طردية ضعيفة القوة نسبيا حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون (٠.٢٤١)، اضافة الى فقد تجاوزت الدرجة المعنوية (P) لعينة الدراسة ككل ولكل مجموعة منها نسبة (٠.٠٥) مما يعني عدم وجود فروقات معنوية معنوية بين افراد عينة الدراسة، وبالتالي نكون قد اثبتنا صحة الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من الفرضيات الدراسة على مايلي:

" توجد علاقة احصائية مهمة بين اهمية البند ودرجة الافصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية "

وسوف يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحديد نسبة الافصاح لكل بند وفقا للطريقة التي تم شرحها في الفصل السابق حيث بلغ عدد البنود التي وقعت متوسطاتها الحسابية بين (٣.٥-٥) (١٦) بندا من اصل (٣٧) بندا تضمنها الجزء الثالث من الاستبانة مصلة في الجدول رقم (٨) التالي :

جدول (٨)

بنود الجزء الثالث من الاستبانة التي تقع متوسطاتها الحسابية بين (٣.٥-٥)

رقم البند	البنـــــــــد	الوسط الحسابي	درجة الاهمية
١٣	الفوائد المقبوضة والايرادات المشابهة لها	٣.٥٧	مهم
١٤	الفوائد المدفوعة والمصاريف المشابهة لها	٣.٥٦	مهم
١٥	الارباح والخسائر الناتجة عن التداول (المتاجرة) بالسندات	٤.٦٦	مهم
١٦	الارباح مطروحا منها الخسائر الناتجة عن الاستثمار بالسندات	٤.٦١	مهم
١	تجميع الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها	٣.٥٤	مهم
٢	ترتيب الموجودات حسب درجة سيولتها النسبية	٤.١٩	مهم
٨	سندات الخزينة واي سندات اخرى قابلة لاعادة الخصم لدى البنك المركزي	٤.٠٨	مهم
٧	السندات الحكومية وغيرها المحتفظ بها بغرض التداول	٤.٧٠	مهم
٦	الايداعات لدى البنوك الاخرى والتسهيلات الممنوحة لها	٤.٤٢	مهم
٥	الايداعات لدى الاسواق المالية الاخرى	٤.٠١	مهم
٢١	سندات التداول وسندات الاستثمار نشطة التداول في السوق (خاصة اذا كانت القيمة السوقية تختلف عن القيمة الدفترية لها)	٤.٥٤	مهم
٢٠	الاسهم المستثمرة بها في بورصة الاوراق المالية اذا كان البنك يحتفظ بها للمتاجرة	٤.٦٠	مهم

أما نسبة الافصاح للبنوك التي شملتها الدراسة فهي موضحة في الجدول رقم (٩) التالي :

جدول رقم (٩)

نسبة الافصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية للبنود التي يعتبرها المستثمر في بورصة عمان مهمة ومهمة جدامرتبة ترتيبا تنازليا

الرقـــــم	البنـــك التجاري	نسبـــــة الافصـــاح
١	البنـــك العربـــي	%٧٥.١
٢	بنك القاهرة عمان	%٦٩.٣
٣	البنك الاردني الكويتي	%٦٥.٦
٤	بنـــــك الاســكان	%٦٣.٢
٥	بنـــــك الاردن	%٦١.٨
٦	البنك الاهلي الاردني	%٦٠.٣
٧	البنك العربي الاسلامي الدولي	%٥٧.٦
٨	البنك الاسلامي الاردني	%٥٤.٦
٩	بنك المؤسسة العربية المصرفية	%٥٢.٣
١٠	بنـــــك الصـــــادرات	%٥٢.٢

يتضح من الجدول اعلاه ما يلي :

١- ان جميع البنوك التجارية الاردنية التي شملتها الدراسة قد تجاوزت نسبة الافصاح في تقاريرها المالية لعام ٢٠٠١ نسبة (٥٠%).

٢- كان البنك العربي الاعلى نسبة بين البنوك من حيث نسبة الافصاح في تقاريره المالية للعام المذكور حيث بلغت هذه النسبة (٧٥.١%) تلاه البنك القاهرة عمان بنسبة (٦٩.٣%) في حين كان بنك المؤسسة العربية المصرفية وبنك الصادرات الاقل افصاحا حيث بلغت نسبة الافصاح في التقارير الامالية الصادرة عنهما لعام ٢٠١٠(٥٢.٣%) (٥٢.٢%).

في ضوء النتائج اعلاه فانه يتضح ان التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية توفر ما نسبته (٦١.٢١%) في المتوسط من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار وهي نسبة مرتفعة نسبيا، وبالتالي فان هناك علاقة احصائيا مهمة بين اهمية البند ودرجة الافصاح عنه في

التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الاردنية ونتيجةً لذلك يتم اثبات الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة.

نتائـــج الدراســـة والتوصيـــات:

لقد توصل الباحث الي النتائج االتالية كمحصلة لتحليل الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: فيما يتعلق بمواصفات عينة الدراسة:

أ) تركزت الوظائف التي يشغلها افراد عينة الدراسة على وظيفة " مدير استثمار" لمجموعة المحللين الماليين، "مدير مالي " لمجموعة متخذي القرارات الاستثمارية، فيما كانت وظيفة "مستثمر" لمجموعة المستثمرين في بورصة عمان.

ب) من حيث عدد سنوات الخبرة في مجال التحليل المالي، تجانست مجموعتا متخذي القرارات الاستثمارية والمستثمرين في بورصة عمان حيث تراوح عدد سنوات الخبرة لافراد المجموعتين بين (اكثر من ١٥-٢٠) سنة.

ت) كذلك الحال فيما يتعلق بالمؤهل العلمي حيث تركز الوسط الحسابي لمجموعتي متخذي القرارات الاستثمارية والمستثمرين في بورصة عمان حول درجة البكالويوس، اما في مجموعة المحللين الماليين فقد كانت درجة الماجستير هي الغالبة.

ث) تفاوتت المجموعات الثلاث في متوسط عدد القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها خلال الشهر ،حيت بلغ متوسط عدد هذه القرارات (١١-٢٠) قرار لمجموعة المحللين المالين و(٢١ـ ٤٠) قرار لمجموعة متخذي القرارات الاستثمارية و(اكثر من ٤٠ قرار) لمجموعة المستثمرين في بورص عمان.

ج) تطابقت مجموعتا المحللين ومتخذي القرارات الاستثمارية التي يتخذها افراد المجموعتين خلال الشهر،حيث زادت هذه النسبة عن ٧٥% في حين كانت تقع بين اكثر من (٥٠ـــ٧٥%) لدى افراد مجموعة المستثمرين في بورصة عمان.

ح) اما بخصوص القسم الاول المسؤول عن اتخاذ القرارات الاستثمارية فقد اتفقت مجموعتا متخذي القرارات الاستثمارية في بورصة عمان على ان (مجلس الادارة / المدير العام) هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ هذه القرارت ،قي حين اشار الوسط الحسابي لمجموعة المحللين الماليين الى ان (قسم الاستثمار) هو المسئول عن اتخاذ القرارات الاستثمارية

ثانيا: تطابقت وجهتا نظر مجموعتي المحللين المالين ومتخذي القرارات الاستثمارية في كيفية اتخاذ القرار الاستثماري حيث رأى المجموعتين ان القرارات الاستثمارية تتخذ بناء على تحليل المعلومات احيانا وفقا لنماذج محددة في حين رأى غالبية افراد المجموعة المستثمرين في بورصة عمان ان القرارات الاستثمارية التي التي يتخذونها تتم بناء على تحليل المعلومات دون نماذج محددة ،هذا علما بان اعتماد نماذج محددة لاتخاذ القرارات الاستثمارية يسهل على مستخدمي هذه النماذج تحديد احتياجتهم من المعلومات ،الا ان هناك بعض القرارات الاستثمارية ذات الاهمية النسبية المنخفضة تتخذ بشكل روتيني دون الاعتماد على نماذج محددة.

ثالثا: اعتبرت التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية من اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليه المستثمر في بورصة عمان، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٤.٧٩) لمجموعة المحللين الماليين و(٤.٦١) لمجموعة متخذي القرارات الاستثمارية في التأثير على القرارات الاستثمارية التي يتخذونها المستثمرين وامكانية تطوير التقارير المالية من خلال التاثير على محتواها لتلائم اغراض المستخدمين لها.

رابعا: تجانست الاهمية النسبية لمصادر المعلومات الاخرى بين مجموعتي المحللين الماليين ومنخذي القرارات الاستثمارية وهي المعلومات الصادرة عن بورصة عمان والاتصتال المباشر مع ادارة الشركة واخبار الشركة المنشورة في الصحف، من حين تباينت هذه الاهمية بالنسبة للتقارير المالية الفصلية، فيما اتفقت المجموعات الثلاث على ان المعلومات الصادرة عن بورصة عمان تاتي في المرتبة الثانية من حيث الاهمية كمصدر للمعلومات، وهذا يعني اعتماد افراد المجموعات الثلاث على مصادر لخرى لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبالتالي فان الافصاح الكافي في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية والذي يلبي احتياجات كافة فئات المستثمرين في بورصة عمان في التوقست المناسب سوف يسهل عليهم اتخاذ قرارتهم الاستثمارية من خلال اعتمادهم على مصدر واحد بشكل رئيسي دون الحاجة الى بذل الوقت والجهد في البحث عن مصادر اخرى للمعلومات.

خامساً: اعتبرت مجموعات المحللين الماليين ومتخذي القرارات الاستثمارية اخبار الشركة المنشورة في الصحف اقل مصادر المعلومات اهمية، مما يعني عدم احتواء الصحف على المعلومات الملائمة التي تلبي احتياجات المستثمرين من المعلومات.

سادسا: اتفقت مجموعات عينة الدراسة الثلاث على وجود علاقة طردية بين متوسط نسبة ما توفره التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية من معلومات للمستثمرين في بورصة عمان ومتوسط نسبة نجاح القرارات الاستثمارية التي يتخذونها خلال الشهر،واتضح ذلك من خلال معامل ارتباط (بيرسون) الذي بلغ (٠.٢٥١) لجميع افراد عينة الدراسة.

سابعاً: بلغ متوسط نسبة الافصاح في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية عن البنود التي اعتبرها افراد عينة الدراسة مهمة جداعن (٦١.٢١%) مما يغزز اعتماد المستثمر في بورصة عمان على هذه التقارير كمصدر من مصادر المعلومات.

التوصيـــــات:

اولاً: ضرورة نشر التقارير المالية السنوية كاملة مرفقا بها جميع الايضاحات ودون حذف اي منها كونها تعتبر جزءا لايتجزأ من التقارير المالية وكذلك احتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

ثانياً: ضرورة قيام الجهات المعنية والمجامع المهنية في الاردن وخاصة مجلس المهنة وجمعية مدققي الحسابات بتكييف متطلبات معيير المحاسبة الدولية لتتلاءم والقوانين والتشريعات الاردنية.

ثالثاً: التنسيق بين البنك المركزي الاردني وهيئة الاوراق المالية وجمعية البنوك واية جهة ذات علاقة لانشاء موقع مستقل على شبكة الانترنت يتضمن كافة المعلومات التي تهم المستثمرين في الاوراق المالية سواء داخل المملكة او خارجها.

رابعا: اقسام او ادارت في الجامعات الاردنية تتولى عملية الاتصال مع المؤسسة الحكومية والبنوك والشركات للتعاون مع الباحثين في تزويدهم بالبيانات والمعلومات التي تساعدهم في ابحاثهم من خلال شرح اهمية هذه الابحاث للمجتمع ككل.

المـــــراجع والمصـــادر

- **المـــراجع العربيـــة :**

١. عبد النافع الزردي،" الاسواق المالية "،ط ١ دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠١.
٢. فواز الزعبي، "اصول محاسبة البنوك في الأردن ط ٣، مطبعة النور، عمان ١٩٨٧.
٣. محمد ابو نصار، " الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق " ط١، ١٩٩٦.
٤. محمد صالح جابر، " الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية " ط١، منشورات الخليج للطباعة والنشر، الكويت،١٩٨٢.
٥. محمد مطر واخرون، " نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات " ط١، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.
٦. مروان عوض، "العملات الاجنبية، الاستثمار والتمويل - النظرية والتطبيق " ، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان ،١٩٨٨.
٧. مفلح عقل، "مقدمة في الادراة المالية " ط١، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان ١٩٨٩.
٨. منير هندي، " الاوراق واسواق رأس المال"، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٧.
٩. نعيم دهمش، " قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية"، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان ١٩٩٦.
١٠. نعيم دهمش، " القوائم المالية والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما"، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، ١٩٩٥.
١١. محمد مطر، " تقيم مستوى الافصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة الاردنية في ضوء قواعد الافصاح المنصوص عليها في اصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات العدد٢٠، نيسان ١٩٩٣، ص (١١٦-١٧٠).
١٢. اسحق يوسف، " التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية الاردنية وملائمتها لقرارات المستثمر المؤسسي" رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ٢٠١٠.
١٣. معاذ شبيطة، "التنبؤ بأرباح الشركات وبعائد السهم باستخدام تحليل القوائم المالية " ، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٣.

١٤.موسى ابوعواد، " القوائم المالية المعدلة حسب المستوى للاسعار واثرها على دلالة النسب المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ٢٠٠١.
١٥.المملكة الاردنية الهاشمية، " قانون البنوك " رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٠.
١٦.المملكة الاردنية الهاشمية، " قانون الشركات الاردني " رقم (٢٢) لعام ١٩٩٧.
١٧.البنك المركزي مذكرة للبنوك المرخصة رقم (٢٩١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩.
١٨.البنك المركزي الاردني مذكرة المرخصة رقم (١٩٣٣٠/١٠) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣.

- **المراجـــع الأجنبية:**

1. **Accounting Principle Board, Statement of accounting Principles No.4, "basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statement of Business Enterprises', N.Y.AICPA, 1990.**
2. **Atkinson A," Management Accounting " 3ed Ed, prentice Hall international,Inc,2009**
3. **Brigham. I. Gapenski & M Ehrhard, " Financial Management Theroy and Practice 9th ed, Dryden press,1999.**
4. **Capie& Charles Good Hert, "The future of central banking forest" Cambridg University , 1994**
5. **Dahmash, Naim,"External financial reporting in the Arab countries and its Role in the investment Decision – Making Process" University of Illinois, 1998.**
6. **Gordan Robert g, "Macro Economics" 8th ed, Adison Wiley, Inc,2005.**
7. **Kgoury Naim. S, Accounting for Financial Instruments, Arab bank Review , April 2001, PP(41-44).**
8. **Epstein Barry , J and ABBas mirza, IAS, " Interpertational And Application " john wiley & sons Inc. 2001.**

ملحـــــق (١)

استبانـــــة

لدراسة اثر الافصاح في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية على قرارات المستثمر في بورصة عمان.

الاستبانة خاصة بالمحللين الماليين ومتخذي القرارات الاستثمارية والمستثمرين في بورصة عمان.

الاخ الكريم / الاخت الكريمة

تحية طيبة وبعد:

تعتبر البنوك من القطاعات المهمة في اي بلد فغالبية الاشخاص الطبيعيون منهم والمعنويون يتعاملون مع البنوك بمختلف اشكالها، وقد يكون هذا التعامل ناتجا عن الاستثمار في اسهم هذه البنوك او التعامل معها من خلال ما تقدمه لهم من خدمات نصرفية متنوعة.

لذلك فان توفر المعلومات الكافية والملائمة لهؤلاء الاشخاص يعتبر من اهم مقومات اي قرار يتخذونه سواء كان استثمارا او ايداعاً او اقتراضاً، وهذه المعلومات يمكن توفرها من عدة مصادر من ضمنها التقارير المالية التي تصدرها البنوك.

وتهدف هذه الاستبانة الى التعرف على ما يلي:

١- مدى الاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية الاردنية كمصدر للمعلومات.
٢- مدى ما توفره التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية من معلومات ملائمة للقرارات الاستثمارية سواء كانت القرارات تتعلق ببيع او شراء اسهم تلك البنوك / أو الشركات المساهمة الاخرى.

ملاحظـــــات

١- يقصد بالتقارير المالية السنوية (الحسايات الختامية المدققة، والايضاحات المرفقة بها، تقرير مدقق الحسابات وتقرير مجلس ادارة البنك)
٢- الجزء الاول من هذه الاستبانة يتضمن معلومات عامة سيتم استخدامها لتحديد اطار الدراسة.
٣- الجزء الثاني من هذه الاستبانة يتعلق بمدى الاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة كمصدر معلومات.

٤- الجزء الثالث من هذه الاستبانة عبارة عن قائمة من المعلومات يتوقع ان يتضمنها التقارير المالية السنوية وايضاحاتها الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية والمطلوب تحديد الاهمية النسبية لبنود هذه القائمة.

٥- يرجى اضافة اي معلومات تراها ضرورية واي اقتراحات اخرى مناسبة لها علاقة بهذه الاستبانة على الجزء المخصص لذل في الصفحة الاخيرة من هذه الاسئلة.

ملحـــــق (٢)

معلومات عامـــة

الوظيفة :

عدد سنوات الخبرة في مجال التحليل المالي :

اعلى مؤهل علمي حصلت عليه :

متوسط عدد القرارات التي تتخذها خلال الشهر :

نسبة نجاح هذه القرارات في تحقيق اهدافها (%)

هل يوجد في البنك او الشركة التي تعمل بها قسم خاص مسؤو عن اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

( ) نعـــم

( ) لا من هي الجهة المسؤولة؟

ملحـــــق (٣)

الرجاء وضع اشارة (x) في المكان المخصص لذلك في الاجابة التي تختارها :

١- يتم اتخاذ قرارات الاستثمار في مؤسستكم بناء على :

( ) تحليل البيانات والمعلومات باستمرار وفقا لنماذج محددة.

( ) تحليل البيانات والمعلوماتاحياناً وفقا لنماذج محددة.

( ) تحليل البيانات والمعلومات دون نماذج محددة.

( ) بدون اجراء عمليات تحليل للبيانات والمعلومات.

٢- يرجى ترتيب مصادر المعلومات الاستثمارية التالية حسب اهميتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

البيـــان	غير مهم	قليل الاهمية	متوسط الاهمية	مهم	مهم جداً
المعلومات الصادرة عن بورصة عمان					
التقارير المالية السنوية					
التقارير المالية الفصلية					
الاتصال المباشر مع ادارة المؤسسة					
اخبار الشركات المنشورة في الصحف					

٣- هل تعتمد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية؟

( ) نعـــم ( ) لا

أ) اذا كانت الاجابة نعم فما هي نسبة المعلومات التي توفرها هذه التقارير

( ) اقل من ٢٥% من المعلومات المطلوبة.

( ) ٢٥% ------- ٥٠% من المعلومات المطلوبة.

( ) ٥٠% ------- ٧٥% من المعلومات المطلوبة.

( ) اكثر من ٧٥% من المعلومات المطلوبة.

ب) اذا كانت الاجابة لا ما هي درجة موافقتك على العوامل التالية ويما اذا كانت سبباً في عدم اعتمادك على التقارير المالية السنوية عند اتخاذ القرار الاستثماري:

البيـــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
١- الفترة الزمنية التي تغطيها طويلة جدا					
٢- تقرير مدققي الحسابات حول هذه التقارير لا يعبر عن الواقع الفعلي					
٣- المعلومات التي تتضمنها غير موثوقة					
٤- لا تنشر في الوقت المناسب					
٥- يوجد مصادر معلومات افضل منها لتلبية					

حاجة الاستثمار					

ملحـــق (٤)

الرجاء وضع اشارة (X) في العامود الذي يظهر الاهمية النسبية التي تعطيها لكل بند من البنود التالية عند قرارك الاستثماري:

السؤال	السؤال	غير مهم	قليل الاهمية	متوسط الاهمية	مهم	مهم جدا
**	يجب ان يتم اعداد الميزانية العمومية للبنك على اساس البنود(١-٣) ادناه					
١	تجمع الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها					
٢	ترتيب الموجودات والمطلوبات حسب درجة سيولتها النسبية					
٣	عدم اجراء مقاصة بين بنود الموجودات والمطلوبات ما لم يتوفر حق قانوني لمثل هذا التقاص					
**	ما اهمية تضمين كل بند من البنود (٤-٩) التالية في الايضاحات الملحقة بالميزانية العمومية:					
٤	القروض والسلف الممنوحة للعملاء					
٥	الايداعات لدى الاسواق المالية					
٦	الايداعات لدى البنوك					
٧	السندات الحكومية					
٨	سندات الخزينة					
٩	نقد وارصدة لدى البنك المركزي					
**	ما اهمية تضمين كل بند من البنود(١٠-١٩)ادناه ايضاحات الملحقة بقائمة الدخل					
السؤال	السؤال	غير مهم	قليل الاهمية	متوسط الاهمية	مهم	مهم جدا
١٠	ارباح الاسهم					
١١	الرسوم والعمولات المقبوضة					
١٢	الرسوم والعمولات المدفوعة					
١٣	الفوائد المقبوضة					
١٤	الفوائد المدفوعة					
١٥	الارباح والخسائر الناتجة عن التداول بالسندات					

١٦	الارباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار بالسندات					
١٧	الارباح المطروحة منها الخسائر الناتجة عن التعامل بالعملات الاجنبية					
١٨	الايرادات التشغيلية الاخرى					
١٩	المصاريف التشغيلية الاخرى					
**	ما اهمية الافصاح عن البنود (٢٠-٣٠) في تقارير المالية السنوية لبنك بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية					
٢٠	الاسهم المستثمر بها في بورصة عمان المالية					
٢١	سندات التداول وسندات الاستثمار نشطة التداول في السواق					
٢٢	الالتزامات الناتجة عن منح الائتمانات (التسهيلات) غير القابلة للإلغاء والتي يترتب علي سحبها تكبد البنك غرامات ومصاريف					
٢٣	كفالات القبول البنكية والاعتمادات المستندية الاحتياطية التي تستعمل كضمانات للقروض والسندات					
٢٤	اتفاقيات البيع وعدم الشراء الي لم تظهر في الميزانية العمومية					
٢٥	المعاملات المتعلقة بالتزامات طارئة مثل ضمانات الدخول بالعطاءات وخطابات الاعتمادات تحت الطلب					
٢٦	تسهيلات اصدار اوراق مالية وتسهيلات اكتتاب متجددة					
٢٧	المبلغ المحمل على الدخل للفترة لقاء خسائر القروض والسلف غير القابلة للتحميل والقروض والسلف المعدومة					
٢٨	المبلغ المضاف الى الدخل لقاء القروض والسلف التي اعدمت سابقا وتم استردادها فيما بعد خلال الفتره					
٢٩	مخصص خسائر القروض والسلف بتاريخ الميزانية العمومية					
٣٠	مقدار صافي اخطار العملات الاجنبية الهامة					